

دوافع تحديث النظام الموازي في الجزائر في ظل التوجهات الدولية للإصلاح الموازي Motives for modernizing the budget system in Algeria in light of .international trends toward budget reform

بونحاس عادل¹

¹ أستاذ محاضر "أ"، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، bounhas.adel@cu-tipaza.dz

الاستلام: 29-04-2025 القبول: 01-10-2025

ملخص: عرفت العديد من الدول مع مطلع القرن الواحد والعشرون إعادة هيكلة مست مختلف العناصر الرئيسية لاقتصاداتها عموما، وتحديثا لانظمتها الموازية بما يتماشى والتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم، حيث تهدف هذه الدراسة لإبراز أهم دوافع تحديث النظام الموازي في الجزائر في ظل التوجهات الدولية المنادية بذلك والانتقال من الميزانية القائمة على الوسائل إلى الميزانية القائمة على النتائج وقد شرعت الجزائر في ذلك انطلاقا من سنة 2000 من خلال تبني مشروع تحديث النظام الموازي الذي غير الهيكل العام وكذا مراحل ومبادئ الميزانية العامة للدولة. وذلك سعيا لحوكمة المالية العمومية وترشيد الانفاق العام

كلمات مفتاحية: موازنة عامة؛ مالية عمومية؛ حوكمة مالية؛ انفاق عام

Abstract: In the early twenty-first century, many countries have restructured various key elements of their economies in general, and modernized their budgetary systems, according to economic changes taking place globally. This study focuses on highlighting the most important aspects of modernizing the budgetary system in Algeria, in line with international trends calling for this and the transition from a means-based budget to a results-based budget

Algeria embarked on this process in 2000 by adopting a budgetary modernization project that changed the general structure, stages, and principles of the general budget. This project seeks to achieve financial stability and rationalize public spending.

Keywords: general budget; public finance; financial governance; public spending

1. مقدمة:

تفاديا لتأثير الأزمات العالمية على اقتصادات الدول التي تمسها وبشكل خاص على الموازنة العامة لها، كثفت تلك الدول من جهودها لإصلاح نظام الموازنة العامة بها، وذلك من أجل الاستعمال العقلاني لموارد الخزينة العمومية خاصة في ظل عدم تنوعها هذا من ناحية، ومن أجل تحقيق الهدف الرئيسي وهو تلبية الطلب العام الذي يحتاج إلى صرامة ودقة في التسيير من ناحية أخرى، ولأن النظام الموازي في الجزائر تميز بعدد النقائص سعت الجزائر على غرار دول العالم الأخرى إلى محاولة استحداث مشروع تعمل من خلاله على تحديث نظام الميزانية العامة، لذلك ارتأينا التطرق من خلال هذه الدراسة معرفة الأسباب الحقيقية و أهم دواعي تحديث النظام الموازي من خلال تبني الجزائر لمشروع تحديث النظام الموازي.

اشكالية الدراسة: مما سبق يمكن صياغة اشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي،

ما هي أهم دوافع تحديث النظام الموازي في الجزائر؟

من خلال السؤال الرئيسي السابق يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية ذات الصلة والتي يمكن

صياغتها على النحو التالي:

- ما هي أهم النقائص التي كان يعاني منها النظام الموازي في الجزائر سابقا؟
- ما مدى مساهمة النظام الموازي في الجزائر للتوجه الدولي نحو الإصلاح الموازي؟
- ما هي أهم مساعي المنظمات الدولية لتحقيق شفافية نظم الموازنة؟

أهمية الدراسة: تجدر الإشارة إلى أن التوجه نحو تحديث نظام الميزانية هو توجه أخذت به الجزائر اقتداء ببعض التجارب التي كانت سباقة لذلك، و التي يرى أهل الاختصاص أنها لقيت نجاحا يشجع من خلاله على الأخذ بها؛ كما تجدر الإشارة إلى أن الداعي من تبني نظام موازي حديث هو التوجه نحو إعطاء صورة مثلى عن المالية العامة للدولة، بالإضافة إلى ترشيد النفقات وإرساء نوع من الشفافية والنزاهة في تسيير المال العام.

أهداف الدراسة: ظل يعاني النظام الموازي في الجزائر ولعدة سنوات إن لم نقل عقود سابقة لجملة من العيوب، سعت الدولة إلى تجاوزها من خلال تبني مشروع تحديث النظام الموازي في الجزائر، ولذلك يمكن إبراز الهدف من إعداد هذه الدراسة في النقاط التالية.

- إبراز أهم النقائص التي ظل يعاني منها النظام الموازي الجزائري سابقا ؛
- معرفة مدى مساهمة النظام الموازي في الجزائر للتوجه الدولي نحو الإصلاح الموازي؛
- تحديد مساعي المنظمات الدولية لتحقيق هدف شفافية نظم الموازنة وأهداف أخرى.

المنهج العلمي المتبع: للإجابة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية تم الاعتماد على المنهج لوصفي باعتباره المنهج المناسب والذي من خلاله يمكن تحقيق أهداف الدراسة وكذلك الوصول إلى النتائج المرجوة منها بالإضافة لذلك تم الاعتماد على أداة التحليل للتفصيل في كل ما يتعلق بجوانب الدراسة وأهم العوامل المؤثرة في متغيراتها.

تقسيمات الدراسة: للإجابة على اشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

- المحور الأول: نقائص النظام الموازي في الجزائر ؛
- المحور الثاني: التوجه الدولي نحو الإصلاح الموازي من خلال إرساء قواعد الحكم الرشيد؛
- المحور الثالث: مساعي المنظمات الدولية لتحقيق شفافية نظم الموازنة

2. المحور الأول: نقائص النظام الموازي في الجزائر

ينتاب النظام الموازي في الجزائر جملة من العيوب، تسعى الدولة إلى تجاوزها والتي تتمثل أساسا فيما

يلي:

1.2. الاعتماد على مبدأ سنوية الميزانية

تعتمد الجزائر في تسيير الميزانية العامة على عدة مبادئ أساسية، أما من حيث المدة فهي تعتمد على المنهج التقليدي وهو مبدأ سنوية الميزانية، حيث يعاب عليه عدم إلمامه بكامل الجوانب التي تؤثر على الميزانية خلال المدى المتوسط والطويل، وبالتالي يجعل الميزانية في منأى عن الاهتمام بالاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل، كما يجعلها بعيدة عن التحليل الدقيق للمؤشرات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، وبالتالي عدم التمكين من مطابقة الأهداف المسطرة خلال إعداد الميزانية على أرض الواقع؛ (مفتاح ، 2011، صفحة 73)

كما أن مبدأ سنوية الميزانية يعتبر جامدا بالنظر إلى بعض قيود النظام العام. (مفتاح ، 2011، صفحة 73)

إن نظرة سنوية الميزانية العامة للدولة تشكل نقصا يعاينه نظام الموازنة العامة الحالي، حيث أنه وكما ذكرنا سابقا، يحد من البعد التوقعي الذي ينحصر في مدة لا تتعدى السنة لا أكثر. وبالتالي فقد بدا جليا و ظاهرا أن مبدأ السنوية غير مناسب من أجل اتخاذ القرارات الكبرى والحاسمة التي تلتزم بها الحكومة، بالتالي يتعذر عليها ربط الأهداف والتصورات بهذه الموازنة.

2.2. نقائص مرتبطة بمدونة الموازنة العامة

على غرار مبدأ سنوية الميزانية تعتبر مدونة الموازنة العامة في الجزائر مدونة قديمة وتقليدية، لا تستجيب إلا بصعوبة للاحتياجات الجديدة والتي يحتاجها تسيير الاقتصاد العام ، كما أنها تعتمد على إطار قانوني لم يعد يساير التطور الحاصل في مجال التسيير المالي للدولة من خلال أساسيين هما :

✓ القانون رقم 17/84 المؤرخ في 08 شوال 1404 ، الموافق ل 07 جويلية 1984 المتعلق

بقوانين المالية المعدل و المتمم .

✓ القانون 21/90 المؤرخ في 24 محرم 1411 ، الموافق ل 05 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية .

وتتميز مدونة الميزانية العامة بالنقص في جانبي الإيرادات وحتى النفقات، حيث تتميز مدونة النفقات العامة بعدة نقائص تؤثر في أداء النفقات العامة على الوجه المطلوب وذلك من خلال : (لعمارة، 2004، صفحة 60)

- من خلال المستندات المنشورة نجد أنه قد يشير الباب الواحد إلى نفقات من طبيعة مختلفة، فمثلا نجد الباب (02-34) يمكن أن يفهرس أجهزة طبية، أجهزة مطبخية، مشتريات مواد أولية، أجهزة الهاتف، أجهزة معلوماتية، و بالتالي التوافق من حيث التسجيل بينما الاختلاف من حيث القطاع وطبيعة النفقة.
- الوثائق المبينة لا توضح تصنيفا بحسب طبيعة النفقة في التجهيز، ولا يقدم قانون المالية نفقات ميزانية التجهيز حسب الوزارات، بينما نجد أن القوانين السارية المفعول تنص على أن الوزير هو الأمر بالصرف لمجمل الموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بدائرته الوزارية .
- إن التقنين الحالي للموازنة العامة للدولة في مجال التسيير والتجهيز، لا يبدو مطابقا للاحتياجات الضرورية لاستعمال المعلوماتية.

إن التقنين الحالي للميزانية العامة للدولة في مجال التسيير والتجهيز لا يبدو مطابقا للحاجات الضرورية لاستعمال المعلوماتية، وعليه فالنظام الموازي الحالي يعاني من مشكلة عدم كفاية ونقص المعلومة في مجال عمليات الميزانية أما بخصوص المشاكل التي تعترى مدونة الإيرادات فالمشكل المطروح للإصلاح يعتبر جد محدود إذا ما أتاح التصنيف المستعمل فرصة معرفة طبيعة الإيرادات بدون مشكل، و بالتالي يجب إعادة النظر في مدونة الميزانية تبعا لمقتضيات التصنيفات الإدارية مما يسمح باستعمال سهل للمعلومات. (لعمارة، 2004، صفحة 61)

3.2 عدم شفافية الموازنة العامة

بناء على ما جاء ضمن ميثاق صندوق النقد الدولي (FMI) Fonds Monétaire International) و المتعلق أساسا بإرساء مبدأ الشفافية في تسيير المالية العامة للدولة، و ذلك من خلال خضوع أي التزام أو إنفاق للمال العام لمجموعة من قوانين الميزانية ولقواعد إدارية معلنة، كما يجب أن تتاح أمام الرأي العام معلومات كافية عن نشاط الحكومات السابقة والحالية، وحتى النشاطات المتوقعة في مجال المالية العامة. (صندوق النقد الدولي، 2025)

نجد في الجزائر مسألة الوثائق المرفقة بالميزانية تثير مشاكل عديدة، حيث نجد أن الوثائق المذكورة في المادة 68 قانون رقم 17/84 والمتعلق بقوانين المالية صعبة الحصول عليها خاصة فيما يتعلق بالملحقات التفسيرية والتقديرية للجانبين المالي والاقتصادي، باستثناء الجداول العادية، والتي تظهر في كل قانون مالية سنوي.

4.2. الارتكاز على الوسائل في تسيير الإنفاق العمومي

تطبق الجزائر حاليا نظاما مبنيا على أسلوب موازنة البنود، وهو الأسلوب الذي يركز على ضرورة أن تقوم كل إدارة حكومية بالصرف على بنود وعناصر الموازنة المختلفة دون تجاوز الصرف الكلي أو التفصيلي للسقف المحددة في الموازنة العامة، غير أن هذا الأسلوب لا يوفر المعلومات الكافية حول فعالية وكفاءة الصرف الحكومي، بسبب التركيز على مدخلات الإنفاق دون المخرجات أو النتائج. (الجوزي فتيحة، 2014، صفحة 214)

5.2. عدم فعالية الرقابة على الموازنة

تتميز الرقابة على الموازنة العامة في الجزائر بطابعها القبلي والشكلي، وذلك للتأكد من مطابقة النفقة للقوانين والتنظيمات السارية المفعول دون النظر لفعاليتها وحتى النتائج المراد تحقيقها أو مدى إمكانية وجود نفقة تحقق الهدف بشكل أفضل. (الجوزي فتيحة، 2014، صفحة 215)

رغم ما توفره الجزائر من أجهزة رقابية باختلاف أدوارها ومراحلها بين رقابة قبلية، وحتى بعدية مثل المراقب المالي، والمفتشية العامة للمالية على الترتيب، إلا أن تقارير هذه الهيئات لا تسجل الفعالية المطلوبة، فمثلا وعلى الرغم أن المادة 16 من الأمر 16/95 الصادر في 17-07-1995 تشير إلى أن المجلس الأعلى للمحاسبة يعد تقريرا مفصلا حول التحقيقات وأعمال الرقابة التي يقوم بها، وترسل نسخة منه إلى رئيس الجمهورية، بينما ينشر جزئيا أو كليا في الجريدة الرسمية كما تسلم نسخة منه للهيئة التشريعية، غير أن الواقع لا يعكس ذلك تماما، وذلك دعما لمبدأ عدم الشفافية. (مفتاح ، 2011، صفحة 78)

بينما نجد تحقيقات وتقارير المفتشية العامة للمالية الفرنسية (IGFF)

Inspection Générale des Finances (France): est un service d'inspection interministériel français

تنتشر على الموقع الإلكتروني للمفتشية حتى يتسنى للرأي العام الفرنسي وحتى العالمي الاطلاع عليها. لذلك وجب فعليا إعادة النظر في النصوص التشريعية لتفعيل مبدأ الرقابة على الموازنة العامة وذلك لكشف مختلف التجاوزات والإسهام في تعديلها. (مفتاح ، 2011، صفحة 79)

3. المحور الثاني: التوجه الدولي نحو الإصلاح الموازي بإرساء قواعد الحكم الرشيد

يلاحظ خلال الفترة الأخيرة - منذ مطلع القرن الواحد والعشرون - الاهتمام الدولي المتزايد اتجاه الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تلعبه الدولة في إطار الحكم الرشيد، ما جعل المجال يتاح أكثر للحدوث عن إمكانية تحديث نظم الميزانية وذلك لتحقيق فعالية أكبر لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و هو ما يفسر بالأساس التوجه الملحوظ لعديد الدول خاصة في الفترة الأخيرة نحو تأسيس واستحداث إصلاحات واسعة ومعقدة في مجال المالية العامة وحتى الميزانية العامة للدولة، ونأخذ على سبيل المثال، غالبية دول الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أستراليا، كندا، كوريا، الأرجنتين، الشيلي، المكسيك، جنوب إفريقيا، ومن جانب الدول العربية نذكر المغرب . (مفتاح ، 2011، صفحة 84) كما نخص بالذكر كلا من:

✓ مبادرة نيوزلندا في 1994 من خلال قانون **Fidcal Responsability ACT**

✓ بلدان **L'OCDE** من خلال **Le Traitie de maastricht**

✓ أستراليا في 1996 من خلال **Chartie de l'honnete budgétalre**

✓ فرنسا من خلال القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية في 2001-08-01.

1.3. المطالبة الدولية بإرساء قواعد الحكم الرشيد في مجال الموازنة العامة.

بالنظر للدور الهام للموازنة العامة للدولة باعتبارها المرآة العاكسة لتصرف الحكومة في أموال الشعب، فقد حظي باهتمام العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية وذلك لغرض البحث عن أفضل الطرق والأساليب التي تضمن تسييرها وتوجيهها نحو أهدافها وقياس أدائها، وعلى رأسها البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والمؤسسات الدولية. (شيرة محمد، 2022، صفحة 151)

1.1.3. تعريف الحكم الرشيد اصطلاحا مصطلح الحكم «**Governance**» تعبير عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية أي الإقليمية والمحلية فهو يعني إدارة شؤون المجتمع بما فيها الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وإدارة الموارد الطبيعية والبشرية، حيث يعتبر بذلك مفهوما أوسع من مفهوم الحكومة، لأنه يتضمن عمل أجهزة الدولة الرسمية والمؤسسات غير الرسمية كمنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.

2.1.3. عناصر الحكم الرشيد: من بين أهم العناصر التي تتحكم في الحكم الرشيد نذكر ما يلي: (شيرة محمد، 2022، الصفحات 154-155)

- تشجيع وحماية حقوق الإنسان وفق تعريفها في المواثيق والمعاهدات الدولية؛
- احترام حكم القانون وإدارة العدالة كما تنص عليه الأطر القانونية وآليات النزاع القانوني؛
- إدارة حكومية سليمة، خاصة إدارة الأموال العامة.
- استقلالية المجتمع المدني وفعالية دوره في الحياة العامة.
- سلطات غير مركزية لحكومة محلية فعالة مع مشاركة تامة من قبل المواطنين المحليين.

4. المحور الثالث: مساعي المنظمات الدولية لتحقيق شفافية نظم الموازنة

تسعى في الآونة الأخيرة أهم الهيئات والمنظمات إلى تطوير أساليب نجاعة وفاعلية نظم الموازنة العامة ودعمها لها من خلال موثيق وتوصيات، والمطالب العديدة التي تصدرها في هذا السياق، و من بين أهم هذه الهيئات نذكر:

1.4. صندوق النقد الدولي FMI

شفافية المالية العامة تساعد الحكومات على تقديم صورة شاملة عن مراكز المالية العامة وآفاقها المتوقعة، بما فيها المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المالية العامة. وبإلقاء الضوء على المخاطر التي تهدد مراكز المالية العامة والآفاق المالية، فهي تدعم اتخاذ إجراءات سلسلة في الوقت المناسب لمواجهة الأوضاع الاقتصادية المتغيرة، ومن ثم الحد من تواتر وقوع الأزمات وتخفيف حدتها وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي . (صندوق النقد الدولي، 2025)

في إطار سعيه لتكريس مبدأ شفافية المالية العامة، قام صندوق النقد الدولي بإعداد وثائق ومدونات عديدة بهذا الخصوص ونذكر " مدونة الممارسات الجيدة " و " دليل حول الشفافية في المالية العامة " وكذا " دليل للشفافية في إيرادات الموارد الطبيعية " وكذا ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة

يعتبر ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الصادر عن الصندوق هو المعيار الدولي للإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموارد العامة. وتستدل به البلدان أعضاء الصندوق في ممارساتها بشأن الشفافية كما يُستند عليه في إعداد تقييمات شفافية المالية العامة (FTEs) التي تدعم البلدان الأعضاء في تعزيز رقابتها على المالية العامة وإدارتها.

ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة يراعي الاختلاف في مستويات قدرة البلدان من خلال التمييز بين الممارسات الأساسية والجيدة والمتقدمة بناء على ركائز شفافية المالية العامة الأربعة: (صندوق النقد الدولي، 2025)

أ. إعداد تقارير المالية العامة التي ينبغي أن توفر معلومات عن مركز الحكومة المالي والأداء المالي الحكومي على نحو يتسم بالدلالة والشمول والحدثة والموثوقية؛

ب. وضع تنبؤات المالية العامة وإعداد الميزانية التي ينبغي أن تقدم بيانا واضحا عن أهداف الحكومة من الميزانية ونواياها بشأن السياسات، إلى جانب توقعات بشأن الموارد العامة تتسم بالشمول والحدثة والموثوقية؛

ت. تحليل وإدارة المخاطر على المالية العامة التي ينبغي أن تضمن الإفصاح عن المخاطر على الموارد العامة وتحليلها وإدارتها، وأن تضمن فعالية التنسيق في صنع القرارات بشأن المالية العامة على مستوى القطاع العام؛

ث. دارة إيرادات الموارد التي ينبغي أن توفر إطارا شفافا لملكية ثروات الموارد الطبيعية والتعاقد بشأنها وضرائبها واستخدامها.

2.4. البنك الدولي BM

يسعى البنك الدولي منذ تأسيسه إلى تقديم يد المساعدة للبلدان بهدف تحسين النظم الإدارية بها، وهذا من أهم المساعي التي يهدف البنك الدولي لتحقيقها، ومنذ العام 2007 تبني البنك الدولي استراتيجية جديدة تتمثل بالأساس في سعي مجموعة البنك الدولي في نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد، وهذا النهج يعتبر أكثر تنظيما لغرض جعل نظام الإدارة العامة ؛ ويظهر هذا بشكل واضح من خلال الاستراتيجيات التي وضعها البنك في مجال الإصلاح المؤسسي خلال تقارير تقييم فعالية اصلاح وحكامة مؤسسات القطاع العام). (أكحل ، 2021، صفحة 222)

في إطار مبادرة البنك المركزي لتحقيق أكبر قدر من الشفافية في إدارة الموازنة والذي أضحي ضرورة للحكومات من أجل أداء أفضل، حيث خلصت المبادرة للتأكيد على (أكحل ، 2021، الصفحات 222-224)

- أهمية الشفافية في مجال المالية العمومية؛
 - دور وأهمية المجتمع المدني ووسائل الاعلام؛
 - الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
 - الارادة القوية من قبل الحكومات لإشراك المواطنين في العملية.
- وقد شهد البنك الدولي تطورا مهما في عمله التحليلي الذي يقف على تسيير الميزانية العامة وفق دراسات، خاصة ما تعلق بتقييم تسيير مساعدات التنمية المقدمة من قبل البنك للدول السائرة في طريق النمو.
- تقارير مراجعات الانفاق العمومي: وهي تقارير يوظفها البنك ويشدد من خلالها على ضرورة معالجة العناصر الأساسية لتسيير الانفاق العمومي بفعالية، مع التركيز على ضرورة مراعاة الشمولية و الشفافية
 - تقييم السياسات والمؤسسات القطرية: يعطي البنك الدولي أهمية بالغة لقياس مؤشرات الأداء المؤسسي للدول، من خلال استخدام المعدلات الواردة لتخصيص المنح و القروض المعفية من الفوائد، حيث تركز المعايير المنتهجة على تحقيق التوازن بين تحديد العوامل الرئيسية التي تعزز النمو و الحد من عامل الفقر
 - برنامج الانفاق العام والمساءلة المالية: يقدم هذا البرنامج إطارا عاما لتقييم نقاط القوة والضعف في تسيير مختلف مراحل المالية العمومية، كما يعتبر هذا البرنامج المعيار المعترف به للتقييمات الخاصة بتسيير المالية العمومية حيث أعد البرنامج اكثر من 500 تقرير منذ سنة 2001 تتعلق بتسيير المالية العمومية في أكثر من 149 دولة وحتى نهاية سنة 2015.

3.4 منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE

تعتبر الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ضمن أولى الدول التي تسعى سعيا حثيثا لإرساء مبدأ الشفافية في الموازنة، ففي اجتماعها عام 1999 طلب فريق العمل الذي يضم إطارا

قطاع الموازنة في الدول الأعضاء جمع الممارسات النموذجية في مجال إدارة الموازنة العامة، وهذا طبعا بالدول الأعضاء في المنظمة وذلك للاعتماد عليها كنموذج عملي، و من ثم تقسيم الممارسات النموذجية التي تم جمعها إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

- ✓ القسم الأول: التقارير الرئيسية للموازنة التي يجب أن تقدمها الحكومات كما تقدم محتواها العام؛
- ✓ القسم الثاني: يتناول النقاط التي يجب أن تكشفها التقارير بما فيها التقارير المتعلقة بالأداء المالي أو غير المالي؛
- ✓ القسم الثالث: يتطرق من خلاله لممارسات ضمان جودة ووحدة التقارير المنجزة.

تجدر الإشارة إلى أنه قد تم تصميم الممارسات النموذجية بشكل تكون فيه أداة مرجعية للدول الأعضاء، و حتى غير الأعضاء في المنظمة، و ذلك لغرض الرفع من درجة الشفافية التي قد تميز الموازنة.

4.4. شراكة الموازنة المفتوحة (IBP) (International Budget Partnership)

شراكة الموازنة المفتوحة هو مشروع تم تأسيسه سنة 1997 كجزء من مركز الموازنة وأولويات السياسة، وهو عبارة عن منظمة أبحاث تهدف بالأساس لدعم منظمات المجتمع المدني، حيث تهتم بتعزيز عمليات الموازنة ونتائجها في غالبية دول العالم . (مفتاح ، 2011، الصفحات 83-84)

حيث أطلقت المنظمة مبادرة أسمتها الموازنة المفتوحة، وهي عبارة عن برنامج بحث شامل في مجال السعي لتمكين الرأي العام من الوصول للمعلومات الدقيقة حول الميزانية، و اعتماد سبل تتيح الشفافية من خلال تبني مبدأ المساءلة، وقد تم تعزيز مبدأ الموازنة المفتوحة بمؤشر يقيس مدى شفافية الميزانية العامة للدولة يدعى هذا المؤشر بمؤشر الموازنة المفتوحة (the Open Budget Index) (OBI) ، و هو متوسط بسيط للإجابات الكمية على خمسة و تسعون سؤالاً للاستطلاع تتعلق بالشفافية في الموازنة، حيث يحدد هذا المؤشر مجموع النقاط لكل بلد و التي تتراوح بين الصفر و المئة، وقد حازت الجزائر بهذا الخصوص على علامة 100/13 من خلال مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012 ، ما يدل على عدم انفتاح وعدم الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات حول الميزانية العامة بالجزائر، للإشارة فقد تم إنشاء هذا المؤشر أي مؤشر الموازنة المفتوحة سنة 2006 على أن يتم إعادة تطبيقه كل سنتين لمتابعة التطورات في هذا المجال أي مجال الموازنة العامة . (www.international budget.org، 2008)

5. الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم استخلاص والتوصل لجملة من النتائج ندرجها كما يلي:

- ✓ النظام الموازي في الجزائر ظل يعاني مع نهاية القرن العشرين جملة من العيوب التي شكلت الدافع لتحديث النظام الموازي بالجزائر؛
- ✓ سعت الدولة الجزائرية جاهدة لتجاوز نقائص نظامها الموازي السابق، بل و لا تزال كذلك من خلال تبنيها لمشروع تحديث النظام الموازي ، وذلك مع بداية القرن 21 تحديدا انطلاقا من سنة 2000، وذلك بالتنسيق مع أهم الهيئات الدولية على غرار البنك العالمي و أخذا بتجارب بعض الدول التي نجحت بها هذه التجربة.
- ✓ هناك عدة نقائص للنظام الموازي في الجزائر دفعت الحكومة لتبني مشروع التحديث أهمها:
 - الاعتماد على مبدأ سنوية الميزانية؛
 - اعتبار مدونة الميزانية مدونة قديمة و تقليدية لا تلبي احتياجات تسيير الاقتصاد العام، في ظل تغييب معطيات الميزانية العامة؛
 - عدم تبني مبدأ الشفافية و الرقابة عليها؛
 - التركيز على الوسائل في تسيير الإنفاق العام، و التركيز على مدخلات الإنفاق دون المخرجات أو النتائج.
- ✓ جاء مشروع تحديث نظام الميزانية العامة ليتم من خلاله تطوير الأساليب المعتمدة في التخطيط، تحضير، وتنفيذ الميزانية؛ حيث يتمثل الهدف الرئيسي من المشروع في الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل، إلى التسيير القائم وفق النتائج، وذلك من خلال وضع عدة محاور لغرض تحقيق جملة من الأهداف المرجوة من المشروع.

من خلال نتائج الدراسة يمكن تقديم جملة من المقترحات أهمها:

- ✓ بالنسبة لأهم متطلبات تحقيق عملية إصلاح نظام الموازنة العامة نجد أن أهم مطلب هو الحد من النقائص السابقة الذكر بالدراسة، وذلك من خلال إضفاء مبدأ الشفافية و القيام بالإصلاحات الإدارية اللازمة؛
- ✓ ضرورة تطوير نظم المحاسبة العمومية، في ظل منظومة رقابية تساهم في ترشيد الإنفاق العام من خلال الرقابة على المال العام قبل، أثناء، وبعد إنفاقه؛
- ✓ تبني برنامج تعمل على لتقييم نقاط القوة والضعف في تسيير مختلف مراحل المالية العمومية، يتم الاعتماد عليها كمعيار معترف به للتقييمات الخاصة بتسيير المالية العمومية؛
- ✓ تعزيز مبدأ الموازنة المفتوحة بمؤشر يقيس مدى شفافية الميزانية العامة؛
- ✓ الاهتمام وتطبيق توصيات المنظمات والمؤسسات الدولية الساعية للبحث عن أفضل الطرق والأساليب التي تضمن التسيير الجيد للميزانية العامة للدولة وتوجيهها نحو أهدافها وقياس أدائها، وعلى رأس هذه المؤسسات نجد البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات والمؤسسات الدولية.

6. قائمة المراجع:

(2025, 04 27). تم الاسترداد من صندوق النقد الدولي:

<https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/Sheets/2023/how-does-the-imf-encourage-greater-fiscal-transparency>
dfgf. (fgf). gdf. fdg: dfg.

www.international budget.org. (2008, 06 30). تم الاسترداد من

www.international budget.org/wp.content/uploads/obs

الجوزي فتيحة. (2014). الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في إصلاح النظام الموازي في الجزائر (أطروحة دكتوراه في علوم التسيير). كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر (03).

جمال لعمارة. (2004). منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر (الإصدار الأول). القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع.

صندوق 2007. Récupéré sur (2025, 03 17). صندوق النقد الدولي
:النقد الدولي

<https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf>

فاطمة مفتاح . (2011). تحديث النظام الميزاني في الجزائر (مذكرة ماجستير). مدرسة الدكتوراه، تلمسان: جامعة أبي بكر بلقايد.

محمد أكحل . (2021). شفافية المالية العمومية من منظور المؤسسات الدولية ومستجداتها في التشريع الجزائري. مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد 13 (العدد 03)، الصفحات 207-236.

مصطفى شبرة محمد. (2022). أهمية إصلاح النظام الموازي في ترشيد الانفاق العام (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر (03).

(s.d.). Récupéré sur www.oecd.org. منظمة بلدان التعاون و التنمية الاقتصادية